مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 24 يوليو 2023

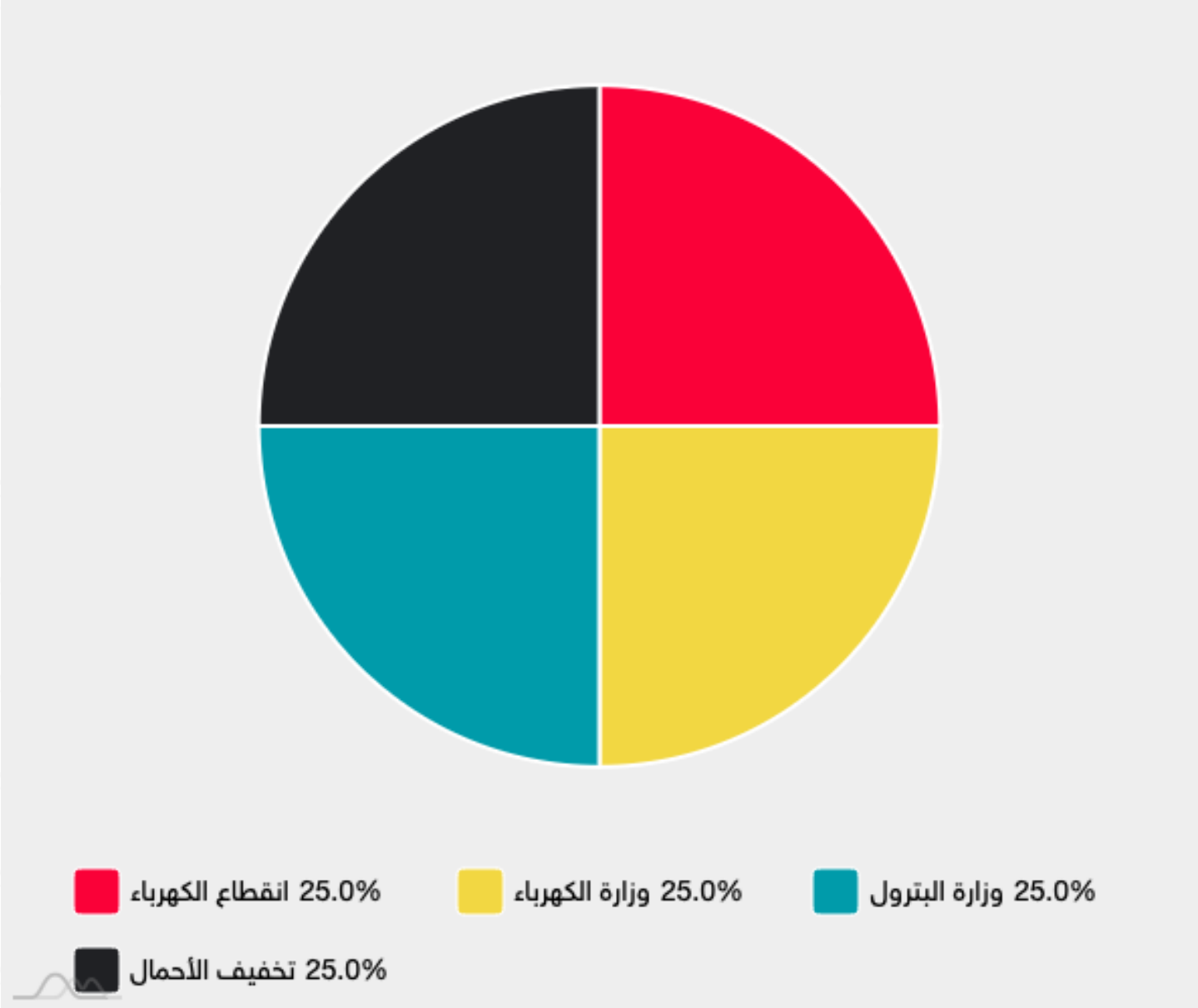

بنسبة 150%.. ارتفاع قياسي لسعر السكر خلال عام

(اقتصاد . العربي الجديد)

سجلت أسعار السكر في مصر ارتفاعات قياسية، إذ بلغ سعر الطن على أرض المصنع ما بين 25 إلى 26.5 ألف جنيه، مقابل نحو 10 آلاف جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة زيادة تخطت 150%، كما تراوحت أسعار المستهلكين ما بين 27 إلى 30 جنيها للكيلو بحسب كل منطقة. (الدولار= 30.9 جنيها).

وعزا عضو رابطة تجار السكر، هيثم أحمد، الأسباب إلى تراجع المعروض نتيجة فتح أسواق تصديرية تجاه السودان وليبيا والعراق، بالإضافة إلى تعمد تجار الصف الثاني تخزين السكر، وليس الخمسة الكبار، والامتناع عن البيع تحسبا لارتفاعات أخرى، وكذلك لوقف إحدى الشركات الحكومية الكبرى عمليات البيع لأسباب غير معلومة، بخلاف فساد كميات كبيرة من محصول البنجر عقب حصادها وتأخر توريدها للمصانع.

وأشار في تصريحات خاصة لـ"العربي الجديد"، إلى أنه نتيجة هذه الارتفاعات القياسية من 18 ألف طن على أرض المصنع مارس/آذار الماضي إلى 25 ألف جنيه هذه الأيام تراجع الطلب بأكثر من 50%، في مقابل تراجع المعروض، متوقعا وصول سعر السكر خلال الأيام المقبلة إلى 35 جنيها للكيلو للمستهلكين، مع فتح أسواق الاستيراد من جديد وخاصة أن نسبة كبيرة من مزارعي البنجر اتجهوا لزراعات أكثر ربحية كالأرز.

ويعد السكر واحد من أبرز السلع الاستراتيجية المهمة في أي بيت أي مصري، ويدخل في العديد من الصناعات الغذائية.

وسجل سعر طن السكر الأبيض نحو 20 إلى 21 ألف جنيه.

---

9 منظمات حقوقية تطالب بمعايير عادلة للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر

(قانوني . العربي الجديد)

أصدرت تسع منظمات حقوقية، بياناً مشتركاً، الاثنين، للمطالبة بمعايير عادلة للإفراج عن السجناء السياسيين، في ظل وتيرة اعتقالات مستمرة تتجاوز وتيرة الإفراجات.

وقالت المنظمات في بيانها: "بعد أكثر من عام على إعادة تفعيل وتشكيل لجنة العفو الرئاسي لا يزال ملف السجناء السياسيين في مصر بعيداً عن الحل؛ بل إن عدد المحبوسين والمحكوم عليهم بتهم سياسية قد ازداد بدلاً من أن يتناقص في ضوء استمرار الاعتقالات والمحاكمات بوتيرة تتجاوز كثيراً وتيرة الإفراجات".

وتابعت: "إن إغلاق ملف السجناء السياسيين خطوة ضرورية وعاجلة تأخرت كثيراً حتى أصبحت مصر من أوائل دول العالم من حيث ضخامة عدد المحبوسين بتهم سياسية. وهي خطوة لم تعد تقبل المماطلة والتأخير ولا يجوز أن تخضع للتفاوض. ولقد ثبت فشل النهج الحالي من انتظار صدور قرارات موسمية بإخلاء سبيل أعداد محدودة من

المعتقلين كل بضعة أشهر في غياب آلية أو معايير أو ضوابط معلومة لاختيار المفرج عنهم أو رفض الإفراج عن غيرهم".

وأضافت: "إن الموقعين يؤكدون أن الهدف النهائي والوحيد هو الإفراج عن جميع المسجونين بتهم سياسية بحيث لا يبقى في مصر سجين سياسي واحد. ويجب أن تلتزم الآلية المنشأة للتعامل مع هذا الملف في عملها بأربعة ضوابط وهي العدالة، بحيث يحظى كل مسجون سياسي بفرصة متساوية ومنصفة للنظر في حالته على أسس موضوعية؛ والشفافية، بحيث تتخذ قرارات الإفراج وفق معايير وضوابط معلنة ومعروفة مسبقا للمسجونين وذويهم والمجتمع ككل؛ والشمول، بحيث تتضمن قرارات الإفراج كل من تنطبق عليهم المعايير الموضوعية المعلنة دون استثناء؛ والاستعجال، بحيث لا تستغرق هذه العملية كسابقاتها سنوات تضاف إلى ما ضاع بالفعل من أعمار آلاف من المسجونين".

وتبنت المنظمات مطالب محددة؛ هي: "الإفراج فوراً عن المرضى والقاصرين وكبار السن، والإفراج عن جميع المحبوسين في قضايا النشر، بالمخالفة لنص الدستور الذي يحظر توقيع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية. والإفراج عن جميع من تجاوزوا الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، حتى لو تم حبسهم على ذمة قضايا جديدة بتهم مماثلة لضمان استمرار حبسهم في ما بات يعرف بظاهرة (تدوير المعتقلين السياسيين). وإصدار أمر من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحقهم. والإفراج عن كل المحبوسين احتياطياً ممن مر على حبسهم ستة أشهر كحد أقصى دون أن يتوافر لدى النيابة ما يكفي من الأدلة لإحالتهم للمحاكمة".

كما دعت إلى "العفو عن باقي العقوبة لمن سبق الحكم عليهم بتهم سياسية وقضوا أكثر من نصف العقوبة وتم حرمانهم من حقهم في الإفراج الشرطي دون مبرر سوى طبيعة تهمهم. والعفو عن باقي العقوبة لمن صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة طوارئ، لكونها أحكاماً استثنائية غير قابلة للطعن، حرمت المتهمين من درجات التقاضي الطبيعية، وفي ضوء انقضاء حالة الطوارئ في 2021. والامتناع عن التصديق على الأحكام الجديدة الصادرة عن هذه المحاكم. والعفو عن باقي العقوبة لجميع المدنيين ممن صدرت ضدهم أحكام من القضاء العسكري بتهم سياسية".

وأكدت المنظمات أنه من شأن إعطاء الأولوية لهذه الحالات "إخراج أعداد هائلة من السجون، يمكن بعدها استكمال إغلاق ملف السجناء السياسيين بالإفراج عن باقي المحبوسين أو المحكوم عليهم بتهم سياسية".

وذكرت أن الدولة ليست في حاجة لانتظار تلقي طلبات العفو، بل "يمكنها وتجب عليها المبادرة بشكل فوري بفحص الملفات والإفراج عن جميع المتهمين في قضايا سياسية دون استثناء انطلاقا من قاعدة البيانات المتوافرة بالفعل لدى الجهات المعنية كالمكتب الفني للنائب العام أو المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا أو إدارة القضاء العسكري بوزارة الدفاع".

وشددت المنظمات على وضع وإعلان جدول زمني يشمل "تاريخ انتهاء عملية فحص ملفات كافة المسجونين السياسيين، وإعلان نتيجة هذا الفحص على الرأي العام".

وفي ختام بيانها أكدت المنظمات أن "أي تعامل جاد مع هذا الملف يستحيل أن يتم دون تجفيف المنبع، أي وقف قرارات القبض على مواطنين بتهم سياسية فوراً، وإنهاء سياسة الباب الدوار التي تلقي بواسطتها أجهزة الأمن بسجناء جدد في السجون في نفس الوقت الذي تفرج فيه عن أعداد محدودة من غيرهم. لذا فإن التصدي الجاد لملف السجناء السياسيين في مصر يستلزم ابتداءً صدور تعليمات من النائب العام إلى جميع أعضاء النيابات، وعلى

رأسها نيابة أمن الدولة العليا، بحصر حالات الحبس الاحتياطي في أضيق الحدود التي يُخشى معها العبث بالأدلة أو التأثير في الشهود أو احتمال هروب المتهم؛ وذلك مع التوسع في استخدام باقي بدائل الحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالفعل في قانون الإجراءات الجنائية؛ فضلًا بالطبع عن عدم توجيه الاتهام من الأصل لسجناء الرأي الذي يكفل الدستور حرية اعتناقه وإبدائه".

والمنظمات الموقعة على البيان هي: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، ومبادرة الحرية، وكوميتي فور جستس، والشبكة المصرية لحقوق الإنسان.

في انتظار الوقود.. الكهرباء تعلن انتهاء أزمة الانقطاعات منتصف الأسبوع

(مجتمع . اليوم السابع)

أيام قليلة وتنتهى أزمة الانقطاعات فى التيار الكهربائي التى تشهدها البلاد بسبب نقص الوقود منذ الثلاثاء الماضى ومن المقرر أن تستمر حتى منتصف الأسبوع الجارى، ومن المتوقع أن تعود شبكة الغاز لقوتها بشكل طبيعى خلال اليومين المقبلين وبالتالى تعود الشبكة القومية للكهرباء لطبيعتها وتعمل بكامل طاقتها.

وكشف الدكتور أيمن حمزة المتحدث باسم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، أن هناك أزمة الانقطاعات التى تشهدها البلاد حاليا ناتجة عن نقص الوقود المستخدم فى إنتاج الطاقة الكهربائية، كاشفا أن الشبكة القومية للكهرباء قادرة على توليد حتى 48 الف ميجا وات فى حين أن استهلاك المواطنين لا يتعدى ال 36 الف ميجا وات.

وأضاف حمزة فى تصريحات خاصة لـصحيفة" اليوم السابع "، أنه من المتوقع انتهاء أزمة تخفيف الاحمال على الشبكة من خلال قطع التيار الكهربائى على المشتركين نتيجة نقص الوقود، منتصف الأسبوع الجارى لتعود معها الشبكة القومية للكهرباء لطبيعتها.

وناشد حمزة، المواطنين بمساعدة الدولة فى تجاوز الأزمة سريعا من خلال ترشيد استهلاك الكهرباء لخفض الضغط على شبكة الغاز لحين عودتها بشكل قوى، لافتا إلى أن تخفيف الاحمال وصل إلى 3000 ميجا وات خلال الأيام الماضية.

وأكد حمزة، أن ترشيد الاستهلاك أمر ضرورى وحتمى خلال هذه الأيام للمساهمة فى تقليل ساعات الانقطاعات الناتجة عن تخفيف الاحمال بسبب نقص الوقود، موكدا أنه من المتوقع أن هناك انخفاضا فى الاحمال نتيجة الإجازة الرسمية التى بدأت الخميس الماضى وتنتهى الاحد.

وقال حمزة أنه لا يوجد أى مشاكل فى الشبكة الكهربائية خاصة وأن شبكة نقل الكهرباء فى مصر تعتبر حاليا من اقوى الشبكات بالعالم، مضيفا أن هناك إقبال كبير المستثمرين من مختلف أنحاء العالم للاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة فى مصر بسبب قوة شبكة الكهرباء والتطوير الذى تم بالشبكة.

وتابع حمزة أن وضع الشبكة القومية للكهرباء بشكل عام وشبكة نقل الكهرباء بشكل خاص أصبح بالقوة التى تمكنه من مواجهة أى تحديات لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين بجميع أنحاء الجمهورية، موكدًا أن أزمة انقطاع التيار الحالية هى أزمة مؤقتة بسبب نقص الوقود.

وأكد حمزة أنه تم إعلان حالة الطوارئ بجميع شركات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وذلك من خلال رفع حالة الطوارئ للدرجة القصوى فى القطاع بالكامل خاصة بمحطات الإنتاج ومحطات المحولات والتحكمات وتواجد فرق فنية بكل أنحاء الجمهورية لحين انتهاء هذه الأزمة المؤقتة وعودة شبكة الغاز لطبيعتها.